

قضية اليوم

# أولويات سلامة لا تبدّل: حماية الدائنين وسحق الفقراء

محمد وهبة

لا يزال الدائنون على رأس أولويات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. كل ما يسعى إليه هو أن ينال رضاهم، سواء كانوا مصارف أم صناديق استثمارية أو أي شركة محلية وخارجية. لذا قدّم لهم عرضاً، الاثنين الماضي، للقيام بعملية استبدال تشمل حصوله على سندات يورو بوندز محمولة منهم تستحق في آذار ونيسان وحزيران 2020، مقابل منحهم سندات طويلة الأجل من محفظته. لم يفصح عن سعر الاستبدال لكل شريحة من السندات، لكن الواضح أنه سيتخلى عن السندات التي حصل عليها من وزارة المال أخيراً بفائدة 11,5% و 12% وتستحق في 2029 و 2035 (قيمتها الإجمالية 3 مليارات دولار). ما يعني أن حامي هذه السندات الطويلة

## عرض الحاكم على المصارف استبدال سندات يورو بوندز قصيرة الاجل بخريها يحملها طويلة الاجل

الاجل سيحصلون على أرباح أكبر ناتجة من فوائدها المرتفعة، فيما سيضمن سلامة بعد حصوله على السندات قصيرة الأجل الا يطالب اي اجنبي بتسديد قيمتها خارج لبنان فتسبب نزفاً إضافياً في احتياطياته بالعملة الاجنبية. في المحصلة، يتسنى لرياض سلامة ممارسة لعبته المضللة: شراء المزيد من الوقت هنا، أيضاً، ليس مهما من يدفع كلفة هذا الوقت. فهو لا يكثر للمودعين الذين تحجز المصارف اموالهم ومخزراتهم بالتخسيس معه، ولا يهيمه ان من يدفع كلفة انخفاض قيمة الليرة في السوق الموازية هم اجراء القطاعين العام والخاص الذين يتقاضون رواتبهم بالليرة، و«آخر همة» ان يكون هناك ركود تضخمي قاتل لما تبقى من نشاطات اقتصادية ذات قيمة مضافة في لبنان وللمطبقين الفقيرة والوسيطي... هو أصلاً سحق قدرات

لبنان واموال المغتربين لخدمة هذا الدين، وهو اليوم يعرض عليهم ان يغرفوا المزيد من المال العام خالفاً لكل الآراء والمواقف التي تنصح بان يتوقف لبنان عن سداد الدين، سلوك

سلامة يشي بان اولوياته لم تبدل: سحق الطبقات الفقيرة والوسيطى وحماية مصالح الدائنين. عرض سلامة جاء يوم الاثنين الماضي في اللقاء الشهري الذي عقده مع مجلس إدارة جمعية المصارف، ما قاله في اللقاء يشير إلى أنه لا يزال يتمسك بالقيود التي فرضتها المصارف بشكل استثناساي على ودائع الزبائن، وأنه يرفض تنفيذ عملية إعادة هيكلة الدين العام رغم كل النصائح التي تلقاها بضرورة التوقف عن سداد الديون والبدء بإجراءات التفاوض مع الدائنين على نسبة الإقطاع من السندات... طبعاً هذا الامر لا يقع ضمن صلاحياته، إلا ان سلامة يوصفه يهيم على القرار المالي في لبنان، هو المسؤول الأول عن هذا الملف.

على اي حال، دفع الحاكم المصارف للقيام بعملية استبدال السندات واعداً إياها بالامان ويتحمل الخسائر عنها، سواء اجريت عملية إعادة جدولة الدين أو لم تتم: «هكذا عملية، تحول من دون إعادة جدولة ممكنة الحدوث قد يتربح عنها خسائر على المصارف، وفي حال انتفت الحاجة لإعادة الجدولة تجري عملية الاستبدال معكوسة».



(مهلب الموسوي)

المصارف وصناديق الاستثمار ستكون راجحة على الجهاتين؛ وكعادته، لم يكفك سلامة بتقديم هدية واحدة للمصارف التي يقال إنها خذلت في الأزمة الأخيرة وهزبت أموالها إلى الخارج، فاعلمها بان «هناك توجهاً لتعليق العمل بالتعميم المتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 بسبب الظروف الاستثنائية، وان مشروعاً على الإطار أعدته لجنة الرقابة على المصارف وسيأخذه مراقبو الحسابات في الاعتبار نظراً لصدور عن الـ Regulators مع تسجيلهم ما يعرف بالـ Disclaimer». وهذه العبارة الأخيرة تعني أن مدققي الحسابات لن يسجلوا في التقارير المتعلقة بحسابات المصارف أنهم موافقون على دقة الحسابات، ما يمكن أن يكون سببه عدم تمكنهم من الاطلاع على الحسابات أو تطبيق كل إجراءات الرقابة وسواها من عمليات الامتناع التي قد يمارسها المصرف لإعاقه عملية التدقيق (يمكن الاطلاع على معنى Disclaimer على الرابط الآتي: https://www.accountingtools.com/disclaimer-of-16/2/2018/articles-opinion).

ولم يعف سلامة نفسه من تحليل المصارف وصناديق الاستثمار، كعادته، لم يكفك سلامة بتقديم هدية واحدة للمصارف التي يقال إنها خذلت في الأزمة الأخيرة وهزبت أموالها إلى الخارج، فاعلمها بان «هناك توجهاً لتعليق العمل بالتعميم المتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 بسبب الظروف الاستثنائية، وان مشروعاً على الإطار أعدته لجنة الرقابة على المصارف وسيأخذه مراقبو الحسابات في الاعتبار نظراً لصدور عن الـ Regulators مع تسجيلهم ما يعرف بالـ Disclaimer». وهذه العبارة الأخيرة تعني أن مدققي الحسابات لن يسجلوا في التقارير المتعلقة بحسابات المصارف أنهم موافقون على دقة الحسابات، ما يمكن أن يكون سببه عدم تمكنهم من الاطلاع على الحسابات أو تطبيق كل إجراءات الرقابة وسواها من عمليات الامتناع التي قد يمارسها المصرف لإعاقه عملية التدقيق (يمكن الاطلاع على معنى Disclaimer على الرابط الآتي: https://www.accountingtools.com/disclaimer-of-16/2/2018/articles-opinion).

## تحويلات السياسيين: سلامة يُعد بنشر الأرقام

النقاش الذي دار في اللقاء الشهري بين الحاكم رياض سلامة والمصارف، يشي بأن سلامة كان «يضحك» على النواب الذين ليس لديهم المعرفة القانونية أو الكفاءة لمساءلته، أو أنهم كانوا متفقيين على مسرحية هزلية تخلص بتصريحات عن متابعة التحويلات المالية العائدة لسياسيين إلى خارج لبنان، ففي اللقاء، أوضح سلامة الآتي: «إن هيئة التحقيق الخاصة لم تتلقّ من الخارج، من المصارف التي تلقت التحويلات، أي مراجعة، ذلك أن واجبها معرفة أصحابها ومصدر هذه الأموال. كما أن مسؤولي الامتثال في المصارف لم يبلغوا عن أي حركات أموال غير طبيعية لهيئة التحقيق الخاصة - مصرف لبنان سينشر المعطيات والأرقام وتظهر عندها الحقيقة».

وما يعزّز هذا الاستنتاج أن بعض النواب طالبوا سلامة بالضغط على المصارف لتحويل أموالها من الخارج، لكنه أوضح أمام المصرفيين الآتي: «هناك حسابات المصارف لدى المصارف المراسلة يقابلها التزامات على المصارف اللبنانية، وهي مربوطة باعتمادات مستندية تمويل التجارة الخارجية كما سبق وأوضحه في لجنة المال والموازنة».

## مقدمتان نقديت في رأس المال

في بداية اللقاء، أثار الحاكم رياض سلامة موضوع تطبيق التعميم الوسيط الرقم 532 الصادر بتاريخ 2019/11/4 الذي يفرض على المصارف زيادة رأس المال عن طريق المقدمات النقدية بالدولار

الاميركي، وأشار سلامة إلى أن معظم المصارف أبلغته خطط التزامها، وأن على المصارف الأخرى المسارعة إلى ذلك «لأن عدم الالتزام غير مقبول». وبحسب المعطيات المنشورة، فإن الجمعية العمومية لبنك الجمعية العمومية للتكديري، انتركونتيننتال وافقت بتاريخ 27 كانون الأول 2019 على ضخ 130 مليار ليرة يومياً في مقابل 50 ملياراً في الفترة الماضية، كما ان صناديق مصرف لبنان بل تذهب إلى التخزين بعمله التحويل وليس باللميرة. ما يقوله سلامة إن الناس تسحب جزءاً من مدخراتها وتشتري دولارات تخزنها في المنازل تحسباً لانخفاض أكبر في سعر صرف الليرة تجاه الدولار.

ويتر سلامة صدور التعميم الأخير الذي يلزم شركات تحويل الاموال بدفع قيمة التحويلات للمواطنين بعملية التحويل، بان تحويلات المغتربين في الخارج صارت تأتي مباشرة إلى اسرهم وليس عبر المصارف، وأوضح أنه يعمل على مسالة تمويل المستوردين والتجار من خلال فتح اعتمادات، لافتاً إلى انه تواصل بهذا الشأن مع «المصارف المراسلة ومع بعض المؤسسات الدولية لضمان الاستيراد للسلع الأساسية، لكن لم يحصل على جواب قاطع بعد»، بحسب ما ورد في المحضر.

## تقرير

# متظاهمون مع خليفة ضد «ارتهان» القضاء والجامعة اللبنانية

فانت الحاج

استغربت «صمت الأساتذة وأداتهم النقابية، أي رابطة الأساتذة المتفرّغين، إزاء مهزلة كهذه في حق نقابي كُرس حياته للدفاع عن الجامعة». رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة، يوسف ضاهر، كان حاضراً في المسيرة التضامنية ليس بصفته الرسمية، إنما «كناشط ونقابي في الجامعة».

وفي مقابل غياب رابطة أساتذة الجامعة اللبنانية عن الحدث، أدان

## غابت رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة عن الحملات التضامنية

(الرفيق)



أساتذة الجامعة الأميركية، في بيان، القرار «الذي يؤكد ارتهان السلطة السياسية للقرار القضائي وارتهان الجامعة للانتقام الفردي»، وروا أنه «يشكل التفاقاً على مبادئ ثورة 17 تشرين التي نادت بالحرية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون والمؤسسات واستقلالية القضاء».

ومن المجموعات المتضامنة مع خليفة: مرصد مكافحة الفساد، من أجل جامعة وطنية مستقلة ومنتجة، كتل أساتذة الجامعة اللبنانية، تجمع أساتذة مستقلين في الجامعات، تجمع مهنيات ومهنيين، التيار النقابي المستقل، كتل طلاب الجامعة اللبنانية، تجمع نقابة الصحافة البديلة، المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، قطاعاً التربوي والطلاب الحزب الشيوعي، اتحاد الشباب الديمقراطي، بيروت مديني، حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، مجموعة لحقي ولجنة العسكريين المتقاعدين.

رابطة قدامى أساتذة الجامعة اللبنانية رأت، في بيان، أنّ «سوق عصام خليفة مخفوراً إلى القضاء يعني سوق الجامعة الوطنية إلى السجن»، داعية إلى جمعية عمومية، الثانية عشرة من الخلاّء في 7 الجاري، للتداول والتنسيق مع اساتذة الجامعة وطلابها والفعاليات النقابية والثقافية والإعلامية ومختلف فصائل الحراك الشعبي بكل تفرّعاته بما يعيد الاعتبار إلى الجامعة اللبنانية وتصويب مساراتها.

رئيس «المجلس الثقافي في بلاد جبيل» نوفل نوفل قال، في بيان، إنّ «العصام خليفة الأفا من الخفر سيرا فكونه إلى الدوائر القضائية ويهتفون للبنان والجامعة اللبنانية وحقّ الناس في العلم والاطلاع».

بشأن الفيديو الذي ظهر فيه متحدّثاً إلى الإعلام عن العبارات المسيئة التي طلب منه حذفها بحق المصرفي مروان خير الدين صاحب الشكوى ضدّه، وبناء على إشارة المحامية العامة ساندرنا خوري، أوقف الأمين بين الساعة 12:30 و2:30 بعد ظهر أمس، ووقع على تعهّد بعدم التعرّض لخبر الدين بالإهانات الشخصية. هذا التوقيف «هو شكل من أشكال العقاب، الذي لا يحق للنيابة العامة اتّخاذها إذ إن صلاحيّاتها تشمل الإداء أو الحجز وتحويل الموقوف معقّل خلال الانقضاء الشيعية، ومن المأمّنات السابقة إشارة مفوّضة الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي متى حنقير لتوقيف دانا حمود حتى صباح اليوم التالي في مخفر الأشرفية (على خلفيّة التعرّض لعنصر قوى أمن)، بل من صلاحية قضاء الحكيم».

خلال التحقيق معه بشأن الفيديو (حديث إلى قناة «الجديد»)، قدّم الأمين وفق معلومات «الأخبار»، مطالعة حول المصارف والقضاء، قبل أن يُختم قانوني وهو ان التوقيف الاحترازي ليس يعقوبية ولا يمكن تحويله إلى عقوبة». الأمين وصل إلى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية القائمة صباحاً، وحقّق معه

الذي صرح به لدى خروجه من التحقيق الأول يوم الاثنين، بعد الاستماع إلى إفادته في الشكوى المرفوعة ضدّه من بنك الموارث ورئيس مجلس إدارته ومديره العام خير الدين ثرك الأمين الاثنىن رهن التحقيق، على أن يزور المكتب صباح الثلاثاء للتأكد من حذفه العبارات المسيئة، بإشارة من خوري. مع التذكير بان الإشارة أيضاً لم تكن قانونيّة وفق المحامين، لأن امر حذف المنشورات عبر مواقع التواصل يفترض أن يتخذ من محكمة الأساس. لكن المكتب أعاد استدعاء الأمين في الليلة نفسها، ولم يحضر لوجوده خارج بيروت

الذي صرح به لدى خروجه من التحقيق الأول يوم الاثنين، بعد الاستماع إلى إفادته في الشكوى المرفوعة ضدّه من بنك الموارث ورئيس مجلس إدارته ومديره العام خير الدين ثرك الأمين الاثنىن رهن التحقيق، على أن يزور المكتب صباح الثلاثاء للتأكد من حذفه العبارات المسيئة، بإشارة من خوري. مع التذكير بان الإشارة أيضاً لم تكن قانونيّة وفق المحامين، لأن امر حذف المنشورات عبر مواقع التواصل يفترض أن يتخذ من محكمة الأساس. لكن المكتب أعاد استدعاء الأمين في الليلة نفسها، ولم يحضر لوجوده خارج بيروت

## التوقيف التكريبي، اجراء او الاحترازي، اجراء عقابي يتخذ من قضاء الحكم

# مخالفة جديدة للنيابة العامة في قضية الأمين: عقوبة التوقيف التكريبي خارج صلاحيّاتها

ولعوارض صحبة أصابته، إذ دخل المستشفى في اليوم التالي وأجل الموعد إلى صباح أمس لاستكمال التحقيق معه. وهذه أول دعوى تُرفع منذ بدء الانتفاضة من مصرفي ضدّ ناشط على خلفيّة منشورات عبر «فاسبوك»، وتتحرك على أساسها النيابات العامة بما يخالف صلاحيّاتها ومعها المكتب المذكور.

تُذكر أن محامين من لجنة المحامين للدفاع عن حقوق المتظاهرين يتابعون قضية الأمين، الذي يجري التحقيق معه بسبب دعوى جزائية رفّعها خير الدين ضدّه على اعتبار أن منشوراته الجارحة تضمت تهديدا له ولولاده وتخريباً على القتل». في حين أن منشورات الأمين المستفزة، جاءت رداً على صور نشرها المصرفي والوزير السابق أثناء رحلة صيد خارج لبنان، واتهامه الشعب اللبناني بالبدخ، ودعوته الناس إلى التوقف وترويجه لتحويل الودائع من الدولار إلى الليرة. وعليه نطم عدد من المتضامنين مع الأمين إلى وفاة أمام المكتب في ثكنة العقيد جوزيف ضاهر، رفضاً لحزب المصارف والمصرفيين ضدّ المواطنين والتناطسين».